ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023

ص.ص 221 - 254.

العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.

العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز

The relationship between nature and social contract in the political thought of Thomas Hobbes

م . م ابراهيم احمد شعير الجميلي/ جمهورية العراق/ المديرية العامة لتربية كركوك

تاريخ الإرسال: 17/ 08/ 2023؛ تاريخ القبول: 18/ 10/ 2023

Abstract: This study aims to understand the transition from a life of chaos to a life of organization to establish a state with its own decisions to protect individuals' lives. To achieve this goal, individuals must agree to choose a person or a group of people capable of leading the community and transforming it from a state of chaos to a civil or social state. This transition is achieved through an agreement that individuals sign to choose this individual or group. Thomas Hobbes coined this social agreement as the "social contract". Hobbes connects the idea of the state and the transition from the natural state to the civil state through the social idea of the social contract. Through this study, we will try to clarify the relationship between nature and the social contract in Thomas Hobbes' political thought.

Keywords: Hobbes; nature; social contract; freedom; citizenship

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023
العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.
ص.ص 221 - 254.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى فهم طريقة الانتقال من حياة الفوضى إلى حياة التنظيم إلى قائمة دولة ذات قراراتها الخاصة في حماية حياة الأفراد. لتحقيق هذا الهدف، يتوجب على الأفراد الاتفاق على اختيار شخص أو مجموعة من الأشخاص قادرين على قيادة المجتمع وتحويله من حالة الفوضى إلى حالة مدنية أو اجتماعية. يتم تحقيق هذا الانتقال عن طريق الاتفاق الذي يتم توقيعه من قبل الأفراد لاختيار هذا الفرد أو هذه المجموعة. صاغ توماس هوبز هذا الاتفاق الاجتماعي بأنه ﴿العقد الاجتماعي﴾. يربط هوبز بين فكرة الدولة والانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية من خلال الفكرة الاجتماعية للعقد الاجتماعي. سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في فكر توماس هوبز السياسي

الكلمات المفتاحية: هوبز؛ الطبيعة؛ العقد الاجتماعي؛ الحرية؛ المواطنة

المقدمة

موضوع السياسة بالتأكيد مهم في الفلسفة، فهو يتعلق بتنظيم الحكم وتوزيع السلطة في المجتمع. توماس هوبز كان من أبرز الفلاسفة الذين درسوا هذا المجال. في فهمه للحالة الطبيعية، يرى هوبز أن الإنسان الذي يعيش في حالة الحرية الطبيعية قد يواجه صراعات دائمة من أجل البقاء والأمان. لذا، اعتبر هوبز أن الحالة الاجتماعية هي الحلا الأمثل

لهذه المشكلة، حيث يتعاقد الأفراد في المجتمع على تحويل بعض حقوقهم الطبيعية إلى سلطة حاكم مركزي، الذي يسهل تنظيم الحياة الاجتماعية وتقديم الأمان للأفراد.

إشكالية الدراسة: سنسعى للإجابة على عدة أسئلة مثل: ما هو الانسان في حالة الطبيعة؟ وما مفهوم العقد الاجتماعي؟ وما طبيعة هذه العلاقة وما أهميتها بالنسبة للإنسان والمجتمع؟ بالإضافة إلى نظرته للدولة والفرد من حيث الحرية والمواطنة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في استكشاف مفهوم الطبيعة البشرية لدى هوبز وأهمية العقد الاجتماعي في تحويل الحياة الانسانية من حالة فوضوية معرضة للمخاطر إلى حياة مدنية مستقرة ومزدهرة. ويتم ذلك من خلال البحث عن طرق جديدة لإنشاء دولة قوية ومتماسكة، قادرة على حماية الأفراد الضعفاء من الأذى الناجم عن الأقوياء، وذلك من خلال تطبيق القوانين وتحقيق الحقوق، من أجل تحقيق التوازن في حياة الفرد في ظل وجود دولة قوية.

منهج البحث: وان طبيعة الدراسة تتحتم استخدام الباحث للمنهج التحليلي كمنهج اساسي في الدراسة، وفي بعض الاحيان المنهج التاريخي حسب طبيعة الفكرة الواردة

1. الطبيعة لدى توماس هوبز، مفاهيمها، ونتائجها

1.1 النسق الفلسفي والسياسي : إن النظام الفلسفي لهوبز حقاً كان من بين أبرز الوثائق الفكرية في عصره. عبارة عن نظرية تحليلية ترتكز على التفاعل بين البنية الطبيعية للكائنات والهياكل الاجتماعية. ويتناول هذا النظام المركبات المادية وكيفية تفاعل الناس داخل الدولة وعرض معارف فيما يتعلق بالدولة والتاريخ التي لا يمكن فهمها بدون فهم الطبيعة. والطبيعة في حد ذاتها تنبع من أساس الفكرة الميكانيكية للعالم (الزبيدي، 2012). اما النسق السياسي فإنه سعى لاكتشاف المبادئ العقلانية من أجل بناء دولة مدنية لا تتعرض للدمار من الداخل. بعد أن عاش فترة من التفكك السياسي التي بلغت ذروتها في الحرب الأهلية الإنجليزية، خلص إلى أن عبء الحكومة الأكثر تعسفًا كان صغيرًا ومعقولًا عند مقارنته بالمآسي والمصائب الرهيبة التي صاحبت الحرب الأهلية. ان أي حكومة ستكون أفضل في الممارسة من الحرب الأهلية، وبما أن جميع الحكومات وفقًا لتحليله عرضة للتفكك بشكل منهجي باستثناء الحكومات المطلقة، يجب على الناس أن يخضعوا للسلطة السياسية المطلقة. وان هذا الخضوع يتطلب الاستقرار المستمر أيضًا الامتناع عن جميع أنواع الأعمال التي من شأنها تقويض سلطة مثل هذا النظام، فالرعية على سبيل المثال ، لا ينبغي أن ينازعوا السلطة السيادية، ولا ينبغي لهم التمرد تحت أي ظرف من الظروف. باختصار حاول فيلسوفنا توضيح العلاقة المتبادلة بين التوافق السياسي والسلام حيث تبين ان هوبز يعتبر أن الحرب الأهلية تجلب أضرارًا هائلة ولتجنب ذلك، يجب

أن يكون هناك استقرار سياسي ونهج لا يمكن أن يتحدى السلطة السيادية. (ستانفورد، د. س).

1.2 مفهوم الطبيعة الانسانية لدى توماس هوبز : كانت الفكرة السائدة قبل هوبز تقول بأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه. هذا لأنه يمتلك غريزة اجتماعية تتمثل باللقاء والتعاون مع نوعه من بني البشر، ولكنه رفض هذه الفكرة مؤكد أن الإنسان بطبعه ليس كائنًا اجتماعيًا، كما أنه لا يملك القدرة على الالتقاء والتعاون مع نوعه. كما اعتقد أن الإنسان وقبل ان ينقل إلى الحياة الاجتماعية المنظمة، كان يعيش حياة غير منظمة وتعد هذه حالة طبيعية له، وكان عليه أن يمر بهذه المرحلة الطبيعية التي يكون فيها الجميع في حالة حرب وصراع ضد الجميع تمامًا. كما لا تستطيع الطبيعة الإنسانية تحقيق التقدم الذي وصلت اليه في مختلف المجالات إلا بعد المرور في حالة من التدهور والارتياب والصراعات وعدم الاستقرار التي عرفتها في حالتها الطبيعية. بناءً على هذا الموقف الذي تصوره وبنى نظريته عن الحالة الطبيعية للإنسان، والتي أطلقها لها عدة تسميات منها: حالة الحرب، وحالة الغريزة او الفطرة، والحالة البدائية. وهذا يجعلنا نتساءل: ماذا يعني بحالة الطبيعة؟ ما هي أهم نتائجها؟ أطلق هوبز على حالة الطبيعة اسم الحالة التي كانت موجودة قبل وجود المجتمع ووصفها بأنها حالة الطبيعة. لأن الإنسان في هذه الحالة لا يتحرك إلا بالاعتبارات الذاتية المتعلقة بأمنه وسلطته، وبعد ذلك لا توجد أهمية للبشر إلا بالقدر الذي يؤثر فيه ذلك، ويضيف أن

هذا هو الوضع الذي عاشه الناس من قبل. السياسة ، لذلك عاشوا بدون حكومة مدنية وبدون سلطة عليا تنظم لهم حياتهم، والحالة الطبيعية توجد بين أسلاف كل الناس الذين يعيشون الآن في المجتمع المدني (ليو و واخرون ، 2005، صفحة 586)، وبناء على ما تقدم من عرض للحالة الطبيعية التي قدمها هوبز، نجد أنه تصور الحالة التي عاش فيها الإنسان قبل وجود أي نوع من الأنظمة والقوانين، أو بعبارة أخرى، إنها المرحلة الطبيعية التي يمر بها الإنسان من قبل الانتقال إلى مجتمع مدني منظم. وينطلق أيضا في تقديم مفهومه للحالة الطبيعية من الاعتقاد بأن الإنسان فاسد بطبيعته، لأن الإنسان بطبعه ذئبًا للإنسان، وان المجتمع الغير منظم هو بمثابة غابة يسيطر عليها القوي على حساب الضعيف، أي أن لا شيء يحدهم، او يمنع ممارساتهم في تحقيق رغباتهم، فهم أحرار تمامًا وبشكل كامل، باستثناء العجز المادي الذي يمكن أن يعانون منه أثناء سعيهم لإشباع رغباتهم، وفي هذه الحالة يشعر الإنسان، كآلة حسية ، بمشاعر يسيطر عليها الحسد والخوف (سليمان، 1989، صفحة 201). الآن وبعد أن عرفنا ما هي الحالة الطبيعية، فما هو الدافع الأساسي وراء الأفعال البشرية؟ السعي للحفاظ على الذات وهذا هو المبدأ الفسيولوجي الكامن خلف كل سلوك، والحفاظ على الذات يعني استمرار الوجود البيولوجي للفرد، وكل ما يؤدي إلى هذا الهدف فهو خير، وكل ما يتعارض مع هذا الأمر فهو شر. الحفاظ على الذات وتقدير بقاء الإنسان وماهية وجوده يعد المبدأ الأول الذي تنبثق منه جميع

المبادئ الأخرى. الهدف الأساسي للإنسان هو الحفاظ على الذات، وهي القاعدة الأساسية والبديهية العظيمة التي يبدأ منها هوبز. فالحفاظ على الذات والسعي البشري لحماية قوته حق من الحقوق الطبيعية (إمام، 1985، صفحة 301). ويقصد بالحق " حرية كل إنسان في استخدام سلطته وفقًا لما يريده هو نفسه من أجل الحفاظ على طبيعته، أو بعبارة أخرى، للحفاظ على حياته، ثم القيام بكل ما يراه بحكمه، أنها أفضل طريقة لتحقيق ذلك" (هوبز، 2011، صفحة 138). وهذا يعني، ان الحق الطبيعي، حرية كاملة يمتلكها الإنسان ويستخدمها وفقًا لقدرته الطبيعية ووفقًا لما يريده عقله.

ولكن كيف يمكن للمرء أن يخزن ملذات المستقبل؟ يمكنه ذلك بحصوله على القوة لأن القوة هي وسيلة أساسية لإشباع رغباتنا، لذلك نرى أنه من الطبيعي لكل شخص أن يرغب في القوة والمزيد من القوة، لأن السعي وراء السلطة هو تعبير عن الرغبة المستمرة. التي لا تهدأ بين الناس، وهي رغبة مرتبطة بالحفاظ على الذات وترسيخ الوجود (إمام، 1985، صفحة 302). لذلك يعرّف قوة الإنسان بمعناها الكلي، ((على أنها الوسائل التي يمتلكها حاليًا للحصول على خير ظاهر في المستقبل، وهي إما أصيلة أو أداتية مفيدة" (هوبز، 2011، صفحة 92). فالقوة الأصلية أو القوة الطبيعية تشتمل على العناصر الإيجابية في شخصية كل إنسان مثل البصيرة وحس الفن وامتلاك البلاغة والكرم

والنبل والتمتع بالصحة و سرعة البديهة حيث يقول ((القوة الطبيعية هي بروز ملكات الجسد والفكر الاستثنائية، كما في القوة والمظهر والتبصر والفن والبلاغة والكرم والنبل)) (هوبز، 2011، صفحة 92). اما القوة الذرائعية فهي تشمل كل الصفات المكتسبة مثل السمعة، والثروة، والهيبة، والأصدقاء، وما إلى ذلك، اذ قال ((القوى الذرائعية هي تلك التي نحصل عليها بواسطة الاولى، او بواسطة الحظ وهي ادوات ووسائل للحصول على المزيد، كالثروات والسمعة والاصدقاء وعمل الله السري الذي يدعوه الناس حظا جيد)) (هوبز، 2011، صفحة 93). وعلى هذا الأساس استنتج من تعريفه للقوة أن كل فرد يسعى لتحقيق رغباته، وأن الرغبات مختلفة من فرد لآخر اعتمادًا على التكوين الجسدي والمستوى الثقافي وامتلاك الخبرة، لذا فإن القوة هنا تعني تمتع شخص ما بقوة تفوق على قوة شخص آخر وامتلاكه قدرات تمكنه من إخضاعه و فرض السيطرة عليه. والقوة بهذا المعنى تكون نسبية في طبيعتها، لأنها ليست مقياسًا مطلقًا، كما أنها ليست شيئًا يمكن أن يحتكره شخص على حساب شخص أخر (محمد، 1984، صفحة 11). ووفقا لما تقدم نجد ان الحالة الطبيعية للإنسان هي طبيعة حيوانية بالفطرة، خالية من الانظمة والقوانين يتسيدها القوي على حساب الضعيف، وهذا ما يطرحه في الكثير من مؤلفاته حول طبيعة البشر، وحياتهم التي يشبهها بالغابة، قبل وضع القوانين التي كانت تسودها الصراعات، والحروب، وبالتالي ينتصر فيها الانسان الاقوى.

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023
العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.
ص.ص 221 - 254.

2. الدولة من الطبيعة الى المدنية

في المبحث الاول قدمنا الحالة الطبيعية، من حيث أنها حالة منطقية من جهة، وافتراضية لا واقعية من جهة اخرى. عاش الإنسان طوال تأريخ حياته، ويعني هذا إذا غاب القانون في مجتمع سوف يتحول إلى حالة حرب شاملة، فحالة الطبيعة ليست فقط صراعا خالصا يشنه الجميع ضد الجميع، انما يكون لكل إنسان الحق في كل شيء، ولكن كيف يمكن للبشر في هذه الحالة الطبيعة ان يخرجوا منها؟ كيف يمكن للإنسان أن يتجنب صراع الكل مع الكل؟ يرى هوبز ان الانسان يستطيع الخروج من هذه الحالة بواسطة العقل، فالعقل هو الذي يجبرنا على الخروج منها والسبب بسيط للغاية، وهو أن الطبيعة تتناقض مع نفسها، بحيث انها تلغي وجودها بالضرورة. فيكون المبدأ الاساسي الذي تقوم عليه هذه الحالة (حقها في المحافظة على نفسها)، ويعد هذا المبدأ حق شرعي لا ينازعها فيه احد، بالتالي سوف إلى صراع شرس بين البشر، وتكون نتيجته المنطقية القضاء على هذا المبدأ الذي يعني القضاء على الذات. لكن هناك طريق اخر يرسمه العقل حيث ان من الواجب السير فيه من اجل التخلص من الصراعات وحرب الكل ضد الكل، وهو طريق السلام. ولكي ينتقل الانسان من الحالة الطبيعة إلى بناء الدولة ، يجب أولاً: التفريق بين ما يسميه الحق الطبيعي والقانون الطبيعي (إمام، 1985، صفحة 329). ويميز هوبز ما بين القانون الطبيعي والحقوق

الطبيعية، فالحقوق الطبيعية تشير الى الحرية التي تمتع بها الانسان من خلال الفعل الذي يحقق له الاستمرار في الوجود والمحافظة على حياته، بينما القانون الطبيعي فهو اعمق بكثير من تلك الحرية، فهو يشير الى القواعد الصادرة عن العقل والتي تعوق اي فعل لا يؤدي الى حفظ البقاء" (محمد، 1984، صفحة 13).

2.1 المجتمع بين الحقوق، والقوانين: _

اولا: الحقوق الطبيعية: تعد فكرة الحق الطبيعي من الافكار القديمة ولم تكن فكرة حديثة، لكن كان لها رواجا فلسفيا بداية في العصر الحديث بدأ من القرن السابع عشر أواخر القرن الثامن عشر حيث ظهر العديد من الفلاسفة اللذين تناولوا تلك الفكرة ، ومنهم هوبر إذ كان له دوره البارز في تنمية حقوق الإنسان من خلال تأكيده على الحقوق الطبيعية للإنسان (السوداني، 2016، صفحة 81). تعبر الحقوق الطبيعية كحق فردي عن مرحلة مهمة في تطور الفردانية، وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وقويًا بالمجتمع والسياسة، وكيفية الحد من إساءة استخدام السلطة السياسية، كما في كتابات توماس هوبز في كتابه (Leviathan) وكتابات جون لوك في كتابه (الحكومة المدنية) (ملحم، 1983، صفحة 35). تحدث هوبز عن مفهوم الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، لكن هذه المفاهيم لا تحمل مدلول واحد بالنسبة له مثل تلك الخاصة بمنظري الحق الطبيعي، حيث أن حق الطبيعة مرتبط بغريزة البقاء (توشان، 1983،

صفحة 261). حيث يعرّف الحق الطبيعي بأنه " حرية كل إنسان في استخدام سلطته كما يشاء هو نفسه من أجل الحفاظ على حياته" (هوبز، 2011، صفحة 138). اذ يعتقد ان الحق متمثل بالحرية حيث يرى ان غياب العوائق الخارجية، وهذه العوائق من شأنها ان تزيل جزءًا كبيرا من قدرة الشخص على فعل ما يشاء، لكنها لا تستطيع منعه من استخدام القوة التي تركها وفقًا لحكمه وعقله (هوبز، 2011، صفحة 139). نعني بالقيود الخارجية السلطة المشتركة أو القانون. والعائق هنا يقصد به القانون. ويفرق هوبز ما بين الحق والقانون اذ يقول " الحق يقوم على حرية الفعل او عدمه، بينما القانون يحدد ويلزم بأحد الامرين: لهذا يختلف القانون والحق بقدر ما يختلف الالتزام والحرية، وهما لا يصحان معا في موضوع واحد" (هوبز، 2011) . وضع هوبز اربعة حقوق للإنسان عدها رئيسية اسماها بالحقوق الطبيعية، باعتبارها حقوق تولد مع ولادته اهمها:

حق البقاء: وهو حق قائم على اساس العقل استنتج منه هوبز الحقوق الطبيعية الأخرى, ويعتقد هوبز بأن لا يوجد قانون, ولا حتى فكرة معقولة تدفع الإنسان على التخلي عن حياته حيث يقول " كل واحد محكوم بعقله الخاص، وكل شيء يمكن ان يستخدمه سوف يشكل له عاملا مساعدا في حفظ حياته تجاه اعدائه،،،،، يمتلك الانسان الحق على

كل شيء، بما فيه الحق على جسد الاخرين" (هوبز، 2011، صفحة 141)

حق استخدام الوسائل المختلفة من اجل المحافظة على الذات: وهو الحق الذي يعبر عن الوسيلة التي يتم بواسطة الوصول إلى غاية المحافظة على الذات "انا نستطيع بكل السبل ان ندافع عن انفسنا" (هوبز، 2011، صفحة 141)

حق تقرير المصير والوسائل الضرورية: يعتقد هوبز أنه بما ان كل إنسان له حق في الطبيعة, كذلك له الحق في المحافظة على حياته بأي وسيلة من الوسائل الخاصة لحمايته والتي يراها مناسبة "حق المحافظة على ذاته" وكما يرى أن كل فرد هو أعلم بقدرته، وقوته, وامكاناته, وله وسائله الخاصة واستخدامها مع غيره, وهذه تعتبر من افضل الوسائل للنجاة من الاخطار، اذ لا يمكن أن ينازعه فرد اخر في حقه (السوداني، 2016، صفحة 83).

حق الملكية : يرى هوبز أن الطبيعة عادلة في اعطاء الحقوق، حيث أعطت كل فرد حقه في كل شيء وعليه انه له الحق كل أن يمتلك أي شيء, على هذا الاساس أن الناس متساوون في الحقوق الطبيعية؟ لأنهم قوتهم، وقدراتهم متساوية. لذلك يمتلك الجميع كل شيء, ومن حقهم أن يفعلوا كل شيء من اجل استمرار بقاءهم في العيش وحفاظا لذواتهم (السوداني، 2016، صفحة 84).

يرى هوبز ان هذه الحقوق فطرية استنبطها من العقل الطبيعي وهي ولدت مع ولادة الإنسان، لكن لو تم الاعتماد عليها على الوجه الطبيعي فإنها تؤدي إلى فوضى وصراع دائم, لأن جميع الناس هم متساوين في قدراتهم العقلية والجسدية, ففي هذه الحالة أن توجد هناك قوة موجوده تلزم الناس، عندها يجب على الانسان مراعاة قوانين الطبيعية (إمام، 1985، صفحة 335)

ثانيا : القوانين: عرف هوبز القانون الطبيعي بأنه ((مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل، وبها يمنع الانسان من فعل ما هو مدمر لحياته او ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها)) (هوبز، 2011، صفحة 139). فالإنسان وبسبب القانون الطبيعي يكون مضطر الى التخلي عن البعض من رغباته من اجل تحقيق امنه وسعادته. وعلى هذا الاساس فإن القانون الطبيعي هو ((نسق من المبادئ يقدمها العقل لكي يجعل من حياة الانسان آمنة مطمئنة)) (محمد، 1984، صفحة 14). فالأهواء التي تجعل من الانسان ميالا نحو السلام هو خوفه من الموت، ورغبته في الضروريات، التي من شأنها ان تسعده في حياته من خلال توفير السلام، والاستقرار آملا في الحصول عليه عن طريق عمله، وهذا ما جعل العقل ان يطرح بنودا او قوانين تناسب السلام من جهة، ويتوافق الناس فيما بينهم على تلك القوانين، التي اسماها هوبز بالقوانين الطبيعية (هوبز، 2011، صفحة 137_138)، ويمكن حصر القوانين الطبيعية التي وضعها هوبز بما يأتي:

قانون البحث عن السلام:- هو اول قاعدة والاهم من بين القواعد العامة للعقل وان هذا القانون يكون من شقين الاول ((على أن يسعى المرء إلى السلام ويتبعه))، أما الثاني فهو متضمن حق الطبيعة، وهو((أننا نستطيع بكل السبل أن ندافع عن أنفسنا)) (هوبز، 2011، صفحة 139).

قانون العقد في سبيل الحصول على السلام:- ونص هذا القانون ((على الإنسان أن يكون مستعداً، حين يكون الآخرين أيضاً مستعدين، أن يتخلى عن حقه في كل شيء بالقدر الذي يراه ضرورياً للسلام وللدفاع عن نفسه)) ثم يواصل هوبز قوله في اتمام القانون ((أن يرضا لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين يساوي قدر حريتهم إزاءه)) (هوبز، 2011، صفحة 140). وفيما سبق فإن هوبز حاول من خلال القانونين السابقين ان يدمج ما بين الحقوق والقوانين اينهما يقومان بالبحث عن السلام من جهة، ثم الدفاع عن النفس من جهة اخرى (توشان، 1983، صفحة 262).

قانون الإيفاء بالعقود:- في هذا القانون دعا هوبز الى الايفاء بالعقود وتفويض الاخر في الحقوق التي اذا ما احتفظنا بها تعرقل السلام بين البشر، حيث قال: ((أن يفي الناس بالعهود التي قطعوها، وإلا أصبحت بلا جدوى ومجرد كلمات جوفاء)) (هوبز، 2011، صفحة 151). وتعد العدالة فكرة أساسية قامت عليها كل العهود والمواثيق وبدون تلك

العدالة سوف تصبح هذه العهود لا فائدة منها لا تعدو ان تكون كلمات فارغة (ديلو، 2003، صفحة 253).

قانون العرفان بالجميل:- ويضعه هوبز بالشكل التالي اذ قال "العدالة ترتبط بمعاهدة مسبقة, كذلك يرتبط العرفان بالجميل بنعمة سابقة، اي بعطاء سابق؛ وهذا هو قانون الطبيعة الرابع" (هوبز، 2011، صفحة 158). فالإنسان الذي يحصل على فائدة ما من شخص آخر, يجب عليه أن لا يكون للشخص المعطي أن يشعر في الندم على إرادته الخيرة لأنه يسمى نكراناً للجميل (هوبز، 2011، صفحة 158). نكران الجميل يدفع البشر إلى الندم على فعل الخير, ومن ثم يؤدي إلى زوال النوايا الحسنة الفعل الخير والاحسان, فلا تصبح هناك ثقة ولاعون متبادل ولا اتفاق بين شخص واخر (إمام، 1985، صفحة 352).

القانون الخامس: قانون الكياسة:- وهذا القانون نص على : " أن يبذل كل إنسان أقصى ما بوسعة حتى يكون مقبولاً من الآخرين" (هوبز، 2011، صفحة 158). فالشخص الذي يجتهد في سبيل حصوله على أشياء اخرى تعد ثانوية إلية وضرورية إلى شخص اخر يرى هوبز انه من الضروري طرده وإبعاده من المجتمع لأنه يعد مصدراً للمتاعب, وأن يبدل قصارى جهده للحصول على ما هو مهم وضروري للبقاء, فالشخص الذي يقف عائقا امام هذا يحمل ذنب الحرب, لأنه يكون سبب في تناقض القانون الطبيعة الاساسي وانتهاكه (الكعبي، 2020،

صفحة 109). وهناك قوانين اخرى ذكرها هوبز لا تختلف كثيرا عما سيق من قوانين.

2.2 العقد الاجتماعي عند هوبز:

العقد الاجتماعي: هو اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يُلزم كل فرد، بتكليف شخصه بكل إمكانياته للإرادة العامة التي تنظم بها حياة الجميع (صليبا، 1982، صفحة 82). تعود أصول فكرة العقد الاجتماعي إلى الفلسفة الرومانية، والعصور الوسطى. استندت نظرية الإمبراطورية الرومانية إلى القول بأن كل سلطة وكل حق في سن القوانين هي ملك للشعب الروماني، لكن الناس تنازلوا، وفقًا لقانون مشهور، عن هذه الحقوق للإمبراطور (جميع حقوق الشعب الروماني). وجميع صلاحياتهم انتقلت إلى الإمبراطور وله وحده أن يسن القوانين وله الحق في تفسيرها. وقد تم إحياء القانون الروماني في العصور الوسطى. لاحظ الإمبراطور هذه النظرية واتخذها كسلاح ضد سيطرة الكنيسة. ثم تبعه كل الرؤساء. وتنسجم هذه النظرية بشكل طبيعي مع المذاهب السياسية للعصور الوسطى، التي اعتبرت جميع العلاقات بين الحاكم والمحكوم واجبات مقابلة. وعلى هذا الاساس تكونت نظرية العقد الاجتماعي والتي تقول ان الشعب هو الركيزة الاساسية لكل سلطة وهو الذي يمنحها الى الحاكم لكي يتمكن من إداء مهامه الضرورية (راندال، د ت، صفحة 280). ومع ذلك، فإن نظرية العقد الاجتماعي لم تظهر في شكلها الواضح إلا

ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023

العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.

ص.ص 221 - 254.

في القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد البعض من الفلاسفة في أوروبا آنذاك، ومن بينهم هوبز الذي يعد من أوائل من قالها، ثم جاء لوك وجان جاك روسو بعد ذلك (بسيون، 2001، صفحة 76). وأن معظم الفلاسفة الذين يؤمنون بنظرية العقد الاجتماعي وافقوا على إعادة نشوء الدولة إلى فكرة العقد، وأن الأفراد انتقلوا من الحالة الطبيعية التي عاشوا فيها إلى المجتمع المدني وحياة الإنسان المدنية والسياسية حسب العقد (بسيون، 2001، صفحة 76). وهذه الحالة بعد أن صور هوبز حالة الطبيعة التي يعيشها الناس في حالة صراع مع الكل والتي فيها يحاول كل إنسان ان يحافظ على حريته الخاصة، وهي حالة لا توجد فيها ملكية، ولا عدالة مطلقة، وحالة الحرب والغدر هما الفضيلتان الأساسيتان فيها، إذ إن شعور الخوف من الموت وهذا الشعور يأتي من النزاع والحرب وهذه الحالة، قادة هوبز الى القول بان الدولة اللبرالية دولة حديثة، في حالة الطبيعة، يُمنح كل فرد حقه الطبيعي من أجل الحفاظ على وجوده الذاتي، لأنه يدرك الوسائل التي يجدها مناسبة، بما في ذلك الوسائل العنيفة. في حالة عدم وجود حاكم تحدث حرب حتمية يقف فيها الجميع ضد الجميع، ويكون علاجها بإقامة دولة على أساس عقد اجتماعي يوافق فيه الناس على كبريائهم وغرورهم من أجل الحفاظ على حياتهم وجودهم المادي (فوكوياما، 1993، صفحة 161)، وعلى هذا الاساس يعرف هوبز العقد الاجتماعي بأنه " اتفاق يكون بين البشر على الخضوع لشخص واحد او الى مجموعة اشخاص طوعا ومن باب

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023
العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.
ص.ص 221 - 254.

الثقة طامحين بذلك بأن يحميهم من الاخرين" (هوبز، 2011، صفحة 181). وبهذا تكون طبيعة العقد الاجتماعي وفقًا لهوبز، هي أن يتخلى جميع الأفراد عن حقوقهم الخاصة، ويخضعون لإرادة واحدة ، إرادة فرد أو مجموعة تفرض نفسها على الآخرين (صائب، د ت، صفحة 67). وذلك يكون من خلال تعهد يقدمه الفرد للأخر بقوله " انني اخول هذا الرجل او هذه المجموعة من الرجال واتخلى له او لها عن حقي في ان يحكمني او تحكمني شرط ان تتخلى له او لها انت عن حقك وتجيز افعاله او افعالها بالطريقة عينها، هذا وان المجموعة المجتمعة على هذا النحو في شخص واحد تدعى الدولة" (هوبز، 2011، صفحة 180). وبذلك فالعقد الاجتماعي وفقًا لهوبز، ليس عقدًا بين المواطنين والحاكم، بل هو اتفاق بين المواطنين مع بعضهم البعض لطاعة السلطات الحاكمة التي تتفق عليها الأغلبية. وذلك يكون عندما يتم اختيار السلطة الحاكمة، يفقد المواطنون جميع حقوقهم باستثناء ما تمنحه لهم هذه السلطة المنتخبة (مطر، 1995، صفحة 62). أي عدم التنازل عن الحق الذي قامت من أجله الدولة والتي تتعهد بإقامتها، وهو حق حفظ الأمن، وهو الحق الوحيد الذي لم يتنازل المواطنون عنه للحاكم. ويتعلق الأمر بالعقود أو العهود المبرمة بين البشر الطبيعيين فيما بينهم، لصالح طرف ثالث لم يلتزم من جانبه بأي التزام تجاههم. وان هذا الطرف سواء كان فرد او مجموعة افراد فهم وفق القانون الجهة الوحيدة التي يتحد فيها جمهورهم

على كل شيء، اي أن يمتلك الفرد إرادة مطلقة فقط، وأن يكون النقل كليًا ومطلقًا مثل الحق نفسه، وهو نقل لا رجوع فيه. وأن كل فرد يعد نفسه صاحب كل ما سيفعله من أجل الأمن والسلام المشتركين (شوفالبيه، 1991، صفحة 327). وبناء على ذلك تقوم السلطة المدنية بكامل امكانياتها على موافقة الافراد المحكومين، بحيث يوافق الأفراد على إيجاد حاكم تتجسد فيه السيادة، وعلى الخضوع لرأي الأغلبية في تنصيب ذلك الحاكم. لذلك فإن الغرض من العقد الاجتماعي هو تأمين السلام والدفاع. يؤكد هوبز أن السبب الرئيسي والغاية والهدف الاسمى من الرجال الذين بطبيعتهم يتوقون إلى الحرية وتطبيق السلطة على الآخرين، من خلال فرض قيود على أنفسهم، مما يجعلهم يعيشون تحت كنف الدولة، يكمن في توقع ما سيؤمن الحفاظ عليها ورضا أكبر في الحياة، وهدفهم هو الخروج من حالة الحرب البائسة الى حياة الامن والاستقرار (هوبز، 2011، صفحة 175). ويعني ذلك أن إنشاء اي مجتمع سياسي لأي دولة يفترض أن جمع المواطنين قد وافقوا على التنازل عن كل سلطتهم الفردية ونقلها إلى السلطة العامة. وهو يكون الدافع الوحيد لتأسيس العقد والتعهد باحترامه هو بقائهم، أي أن إنشاء الدولة هو أمر وجودي، ويترتب على ذلك أن العقد ليس في حالة الطبيعة الملزمة للكل، إذا كان لدى أحد الأطراف المتعاقدة سبب للخوف من أن الآخر لن يلتزم به، أي إذا كان لديه سبب للخوف من بقاءه، ولكن بما أن مراعاة العهود هي ضمانه للسلام، فإن القانون الطبيعي يدل لنا على

وجوب التمسك بها، ومن ثم وجوب الرد على الجميل بالفضل لا بالحرمان، فهو يأمرنا بالعدل والاعتدال والتسامح، ويمنع الانتقام من الاخرين والقسوة عليهم والسب والكبرياء، مبينا أنه سيتم رفع خلافاتنا إلى حكم عادل، وكل ذلك وفق قوانين مستمدة ليس من غريزة أخلاقية ولا من قبول عام، بل من عقل عقلاني يبحث في وسائل البقاء، وهذه القوانين ثابتة ولا تتحول أو تتغير، لأنها نتائج المستخلصة من الاستدلال (برهيبة، 1985، صفحة 183) وعلى هذا الاساس فالعقد الاجتماعي حسب هوبز هو نقل الانسان من حياته الطبيعية الى الحياة المدنية، ونظام الدولة وفق قوانين عقلية مستخلصة من العقل البشري، يقوم بيها حاكم منتخب بواسطة العقد الاجتماعي وذلك لضمان الحفاظ على حياة الانسان وتجنب الحرب والصراعات.

3. العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي

3.1من الحرية الى المجتمع: حاول هوبز البدء في محاولة تركيز انتباهه على إنشاء نظرية سياسية علمية حقيقة لا تقبل الرد أو الشك، وهي حقيقة استخلص منها باقي نظرياته وأفكاره، ووجد هذه الحقيقة في تحليله للطبيعة البشرية التي جعلتها خاضعة لأنانية نفسية واعتبرها متشائمة. رأى هوبز أن الفرد بطبيعته مندفع مع الميل إلى حب البقاء، وذلك من أجل تحقيق الطمأنينة في حياة. ويستخدم كل الوسائل ويحاول السعي لتحقيق قوته وزيادتها من أجل تأمين نفسه باعتبار انه ليس كائنًا

اجتماعيًا بطبيعته، كما ظهر مع أرسطو، ولا كائنًا عقليًا، كما يرى التنويريين. إنه كائن شرير مليء بالنواقص، مدفوعًا بالمصلحة الذاتية والشخصية، وتتحكم فيه غرائز الأنانية والشجاعة الأساسية. حيث يقول ((في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في الرهبة، يكونون في الحالة التي تسمى حربا وهي حرب بين كل انسان وكل انسان آخر،،،،، حيث ان كل انسان عدو لكل انسان)) (هوبز، 2011، صفحة 134). وهكذا كانت حالة الطبيعة حربًا بين كل فرد ضد كل فرد، يعتبر الإنسان كائنًا مستقلاً. فالحالة الطبيعية هي التي يراها هوبز هي الحالة الأولى منطقيا فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية والسياسية، حيث أخذ في الاعتبار الفرد فقط. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن الأولوية المنطقية مختلطة بالأسبقية التاريخية، فإن حالة الطبيعة هي حالة الفرد الذي له دور في إقامة الدولة ورسم حدودها، من خلال فكرة العقد الاجتماعي (دوموت، 2006، صفحة 113_114). وهذه الفكرة التي ظهرت مع السفسطائيون، حيث كان الإنسان في الفكر الفلسفي السفسطائي مقياس للمعرفة والوجود، لذلك فهو القاضي وصاحب القرار النهائي بشأن الأشياء فالدولة حسب هوبز تكون نتيجة ميثاق اجتماعي او اتفاقية يعقدها الافراد فيما بينهم وهم يعيشون حالة طبيعية قائمة على الحروب والصراعات والفوضى الدائمة، اذ ينص هذا الميثاق على ان يختار الفرد العيش مع الاخرين ، وان يتخلى عن رغبته وان يتنازل عن حريته ويضعها بين ايدي سلطة مركزية تتمتع بكافة السلطات

التي تمكنها من نشر الامن والسلام، وبالتالي يكون الموقعون في هذا الميثاق مرتبطين بعضهم مع بعض بواسطة الطرف الاخر (دولاكامباني، 2003، صفحة 160_161). فكرة انشاء مجتمع سياسي بالنسبة لهوبز لا يمكن قيامها إلا على أساس واحد فقط، وهو التضحية بإرادة تامة لكل فرد في المجتمع من أجل استقلاله الشخصي، حتى نصل إلى السلم والسلام الذي نتمتع به جميعًا وهي مكفولة بالقوانين، حيث يؤكد على وجود حقوق لكل إنسان ، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في الملكية وحقوق أخرى ، وهذه الحقوق هي حقوق فطرية لكل فرد لم يتم اكتسابها ووجودها قبل وجود أي حزب سياسي. منحت المساواة للجميع ومنحتهم الحق في ممارستها بحرية، وهذا ما أكده في قوله: ((السبب النهائي، الغاية، وهدف البشر الذين بطبيعتهم يتوقون إلى الحرية وممارسة السلطة على الآخرين من خلال فرض قيود على أنفسهم، تجعلهم يعيشون في إطار الدولة، إنه الخروج من حالة الحرب البائسة ، والتي هي نتيجة ضرورية للعواطف الطبيعية التي تدفع الإنسان وتسيره)) (مصباح، 2011، صفحة 47). إذن فلسفة هوبز هي محاولة للقضاء على حالة الحرب التي كونت اساس ومبدأ الاجتماع الانساني، فالتجربة الإنجليزية بشكل خاص، تؤكد أن الحرب مرض فتاك يجب أن يشفى منه الجسد السياسي. وان غياب الدولة نظريا هو الحالة الطبيعية، وهي حالة حرب وقلق وخوف لا ينتهي من الموت، وهي أسلوب الحياة السائد في ظل غياب قوة عامة قادرة على بث الرعب في قلوب الناس، ((

إنها حالة لا توجد فيها زراعة، ولا ملاحة، ولا تجارة، ولا آلات قادرة على تحريك الأشياء بقدر كبير من القوة، ولا معرفة، ولا حساب للوقت. وهي حالة صراع بين الافراد ذلك لتساوي قدراتهم الجسدية والذهنية" (دولاكامباني، 2003، صفحة 160). لذلك قرر الافراد من البشر ممن هم أسرى لشهواتهم العاطفية أن يتخلوا عن طبيعتهم ويتحدوا من أجل وضع عقد أو ميثاق فيما بينهم، وهذا العقد ينشئ جمهورية مع الآخرين. وهذا يدفعه الى التخلي عن رغبته والتخلي عن حريته، ووضع الأخيرة في يد سلطة أو هيئة مركزية ثم يتمتع المجتمع السياسي بكل السلطات التي تجعله ينشر السلام والأمن (دولاكامباني، 2003، صفحة 160). وبذلك لا يمكن لأي مجتمع سياسي أن يوجد من وجهة نظر هوبز بدون سلطة الدولة. بحيث يتحكم هذا الجسم المصطنع في ابعاد الخطر عن الأفراد التي تنبع من مبدأ المساواة فيما بينهم في حياتهم الطبيعية. والشعور بالخوف وعدم الامان، هذا ما جعل الفرد يبحث عن السلطة لأجل توفير الحماية لنفسه، بحيث يكون الفردي الجديد يحدد لنفسه أهدافه الشخصية مدفوعة بميل عام كل البشرية تشارك فيه، اي يراعي اهداف المصلحة العامة. هذا ناتج عن رغبة دائمة لا هوادة فيها لامتلاك القوة بعد السلطة، وهي رغبة لا تنقطع إلا بالموت فقط. وعلى الرغم من الحرية التي كان يتمتع بها الفرد في الحالة التي سبقت الدولة، فإن الحاجة إلى السلطة كانت ضرورة فرضت نفسها، وبالتالي فهي متأصلة في جوهر الحالة الإنسانية، إذا لم تكبح الرغبة

الإنسانية تؤدي إلى اندلاع حرب لا تفلت البشرية منها، الحقوق الطبيعية التي جادل فيها هوبز واكدها وهي بأن الفردية مثل المساواة والأمن والمصلحة ستدفع الإنسانية نحو إقامة الدولة. من المستحيل أن ينشأ المجتمع المدني من السلطة العامة، كما أن فوضى الحالة الطبيعية للإنسان ستجعل الحياة نفسها مستحيلة. سريعًا ما تتحول الحياة إلى وضع لا يطاق للجميع، وبالتالي هناك وعي أو قاعدة ذهنية عامة يجب على ((كل إنسان أن يسعى بموجبها إلى السلام، بقدر ما يأمل في الحصول عليه، وعندما يفشل في هذا المسعى، يلجأ إلى ما يجنب الحرب، لأن المصلحة الذاتية العقلانية هي حافز للفرد وبقاء المجموعة، فهي تكمن في قلب الحياة البشرية في حالة الطبيعة وتتطلب إنشاء مجتمع مدني)) (إهرنبرغ، 2008، صفحة 150_152) . وفقًا لهوز ، عندما ينتقل الشخص من الحياة الفطرية الطبيعية إلى الحياة الاجتماعية المتحضرة، فإنه يفيد نفسه والآخرين في مختلف الجوانب الاقتصادية والعلمية والأخلاقية، أو بمعنى آخر، الكائن البشري ككائن طبيعي، فهو في حالة حرب مستمرة ، مما دفعه إلى إنتاج مضادات اجتماعية خاصة بالطبيعة البشرية.

3.2 الانسان من الطبيعة الى المواطنة: إن فكرة هوبز للدولة لم تكن هي نفسها التي كانت في المجتمعات المختلفة التي كانت سابقة له بل كانت ذات طبيعة خاصة، وانعكس ذلك في كيفية إدراكه لفكرة المواطنة وممارستها. في كل مرحلة تاريخية عكست شكل المواطنة في الممارسة السياسية السائدة في الدولة وطريقة تنظيمها للمجتمع. وفقًا له لا يمكن

تحقيق الخلاص البشري إلا بشرط أن يتنازل الجميع عن كل سلطتهم وكل قوتهم لرجل أو مجموعة قادرة على اختيار كل الإرادة في إدارة واحدة، وهي الدولة. وان تتمتع هذه الدولة بسلطة مطلقة وتعسفية، وان رئيس الدولة سواء كان رجلاً أو مجموعة رجال، لا يخضعون للقوانين المدنية، ولهم سلطة القوانين أو تعطيلها، وذلك بحكم امتلاكهم السيادة المطلقة إلى حكم بين الآراء المتعارضة أو لصالح السلام (ولدديب، د ت، صفحة 93). عد هوبز السلطة المطلقة والعليا هي تحت تصرف الحاكم والتي يلزم بها الأفراد بالطاعة، وانها تمنح للفرد، سواء كان فردًا أو جماعة، من خلال اتفاق أو عقد طوعي يتم بين الأفراد، يعكس رغباتهم في التعايش، وتنظمها يد قائدة تحتكر استخدام القوة وتطوير القوانين من أجل تحقيق السلم الأهلي، وهو هدف خضوع الإنسان، بعد أن كان يعيش في حالة حرب لثلاثة عوامل: الشك، والمنافسة والمجد اللذين يشكلان طبيعتهم. وعلى ما يبدو أنه نظر الى المواطنة من خلال إرادة الأفراد في تأسيس المجتمع البشري، رغم أن الإنسان خارج الإطار السياسي كان في حالة من الحرية الكاملة دون ضوابط، استخدم فيها الفرد حريته وفقًا لما تمليه عليه رغباته من اهواء ونوازع. وبذلك يكون خارج كل قانون أو سلطة وصاية، باستثناء قانون الطبيعة، الذي كان التوجيه الوحيد للفرد في استخدام الحرية الكاملة لسلوكه في ظل هذه الحالة، وكان الانتقال إلى الدولة السياسية هو الخوف من العدوان. الذي استند إلى افتراض أن الإنسان شرير بطبيعته وأنه يبحث عن مصلحته

الخاصة، وفي داخله ذئب شرير ينتظر اللحظة المناسبة للانقضاض على الآخرين، لذا كان الحل بالنسبة له هو الدولة القوية التي تؤدب الحيوان ورغبات المتأصلة في الإنسان. وهكذا احتكرت الدولة الحديثة وسائل العنف والقمع، وانتقلت سلطة القداسة غير المرئية (الإله) إلى سلطة القداسة العينية (الدولة). وبذلك فالدولة أقيم لرعاية أفرادها، والقضاء على الخوف الذي انتشر قبل وجودها، وكذلك تحقيق امن الافراد الاجتماعي والسياسي، بعد أن عاش الجميع في حالة فوضى وانعدام الأمن وغياب الرادع القانوني. ويعد مصدر التغيير في الإنسان هو إدراك أنانية الفرد وتحقيقها. وتكون فقط سلطة الحاكم الوحيدة هي التي تسمح بتحقيق العدالة وحماية الملكية. وقبل أن يتم النطق بكلمات العدالة والظلم، يجب أن توجد هناك سلطة قسرية من شأنها إجبار الناس بالتساوي على تنفيذ عهودهم من خلال عقوبة رادعة أكبر بكثير من المنفعة التي ينتظرونها من خلال خرقهم للميثاق او العقد، وتحقيق الإجماع على أن الناس يجنون ثمارها بعقد متبادل تعويضًا عن تنازلهم عن حقهم الكامل، ولا توجد مثل هذه السلطة قبل بناء جماعة ذات كيان سياسي، لذلك يقول في هذا الصدد: ((لقد وضعت في المقام الأول نزعة ونزعة عامة بين جميع البشر، رغبته اللامتناهية في اكتساب القوة وأكثر منها، رغبة لا تنتهي إلا بالموت، لأن الإنسان لا يستطيع يضمن القوة ووسائل العيش التي يمتلكها الآن دون البحث عن المزيد منها)) (هوبز، 2011، صفحة 96). كانت الطريقة الوحيدة للقيام بذلك في نظر هوبز

ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023

العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.

ص.ص 221 - 254.

ليتجاوز حرب شاملة ومدمرة ، تضع الفرد ومصالحه وتوجهه الخاص تحت السيطرة هو التنازل عن جميع حقوقه للكيان السياسي الذي هو الدولة (التنين). وان نشأت الدولة حسب هوبز يكون بفعل متعمد حيث يقول " كان الأفراد مواطنين بإرادة كاملة ووعي في تلك اللحظة التاريخية عندما قرروا بوعي كامل التخلي عن إرادتهم الكاملة ووضعها في يد الحاكم الذي لم يوقع العقد، بل نتجت عن توقيعه، وبالتالي فهو غير ملزم بأي علاقة متبادلة وغير ملزم بأي التزام تجاه المحكوم عليه" (بشارة، د ت، صفحة 99). وهكذا فقد مارس الأفراد تواطؤهم بإرادتهم الكاملة، ولكن هذه الممارسة تمت لمرة واحدة للاختيار بين اثنين من الأشياء، إما للبقاء في عالم الفوضى والغياب التام للسلطة، أو للانتقال إلى عالم السلام والذي في نظره لا يتحقق إلا من خلال السلطة المطلقة. وهنا فصل هوبز بين المواطن من جهة والانسان من جهة اخرى، من خلال فصله بين حالة الطبيعة التي يسود فيها الحق الطبيعي اي حق الإنسان في إشباع رغباته مع إتاحة كل الوسائل التي تمكنه من ذلك، والدولة المدنية التي يصبح فيها الإنسان مواطناً. وهكذا فهو يفتح الطريق في التاريخ المدني للفكر السياسي للتقدم نحو المواطنة، ليس على أساس العودة إلى الامتيازات الموروثة أو على أساس الانتماء، بل على أساس التقدم التدريجي نحو المواطنة العامة الحديثة القائمة على الحقوق والواجبات فيما يتعلق بالآخرين (بشارة، د ت، صفحة 101). وفقًا لهذا المفهوم يستطيع الفرد المشاركة في الأمور العامة، بينما كان قبل ذلك

يتمتع بالاستقلال في حياته الخاصة وقد أصبح هذا العقد ضروريا لمنح الحاكم سلطة مطلقة، فهو الذي يضع القوانين ويعدلها وقد نتجت إرادته من كل هذا. تغيير في نوعية الحقوق التي يتمتع بها الأفراد سلطة الحاكم. لا يحق للأفراد الخروج أو الثروة على السلطات الحاكمة. الأمر الذي جعل هوبز يميل إلى الملكية دون أنظمة أخرى (أرستقراطية وشعبية). وهذا يعني أنه لا مجال للحديث عن الديمقراطية بالتوازي مع عدم تقييد سلطة الحاكم أو سلطة الدولة. وهكذا أسس فلسفته تقوم السلطة السياسية على دولة تتمتع بسلطات مطلقة تقوم على العقد والقبول الحر. وان الحرية الذاتية أو الفردية لا يمكن أن تكون مسلمة كما كانت في الحالة الطبيعية ولا يمكن أن تكون مستقرة داخل الدولة مصطنعة لأنها أصبحت منسوبة إلى أعلى مسيرة لها لأن ضرورة تعريف الإرادة الفردية أصبحت حالة اجتماعية وسياسية. لأنه في رأيه الأفراد هم من صنع هذه السيادة (هوبز، 2011، صفحة 186). وأي خرق لهذا الشرط من قبل المواطنين يكون من الواجب إعادتهم إلى حالة الطبيعة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يتم الاعتراف بالحرية الفردية الطبيعية بأنها مبدأ للنظام الاجتماعي والسياسي طالما أن المؤسسة المصطنعة تتطلب بالضرورة تقييد الحرية الطبيعية، إن لم يكن إلغاءها ببساطة. فان المقاومة والطاعة امران ضروريان لكل مواطن، فالأولى ضرورية للحفاظ على نظام المجتمع، والثانية ضرورية للحفاظ على حريته وبقائه (صليبا، 1982، صفحة 428). ان التمييز بين مفهومي الإنسان والمواطن و

ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

مجلد: 14 عدد 2 ديسمبر 2023

العنوان: العلاقة بين الطبيعة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي لتوماس هوبز.

ص.ص 221 - 254.

والكلام عن الفرد السياسي، قد ظهر لأول مرة في عصر النهضة الاوربية في القرن السابع عشر، اذ اصبحت المواطنة شرط اساسي لحفظ النفس والبقاء والمساواة. حيث اكتسبت تلك المفاهيم دلالتها واهميتها في إطار الدولة الحديثة. إنه ليس تعسفياً، لأن حقوق الإنسان الطبيعية للفرد سبقت حقوقه السياسية وقيام الدولة. الإنسان حر بطبيعته. حقوقه ثابتة وغير قابلة للتصرف. أما حقوقه كمواطن فهي ما يكتسبه بانتمائه إلى كيان سياسي، وان هذا ليس لغرض مدني أو اجتماعي، بل نتيجة لحقوقه الطبيعية. و أن يكون المرء مواطنا يعني انه يستطيع ممارسة إرادته بطريقة واقعية من خلال الانضمام إلى المجتمع المدني كمواطن ينتمي إلى دولة، بينما الحالة الطبيعية هي حالة الانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي. لقد تم إبعادها عنها نتيجة ظهور مؤسسة الملكية أو ظهور الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها وشرعية اللامساواة المصاحبة لها. فالدولة هنا تكون صاحبة الوصية التي تقوم على أكبر قاسم بين المصالح، أو على ما ينبغي أن تكون الوصية (بشارة، د ت، صفحة 138). وبمجرد ان يفرض البشر العاديون على حريتهم هذه القيود الملازمة للحياة في المجتمع المدني أو الدولة فانهم وافقوا على اهتمامهم الكبير بتوفير وسائل اخرى لبقائهم وان تكون حياتهم أكثر سعادة. وان لا توجد سلطة مرئية تدفعهم، من خلال الخوف من العقاب، إلى تنفيذ اتفاقياتهم ومراعاة قوانين الطبيعة (بشارة، د ت، صفحة 328). ويتوقع الفرد حماية فعالة مقابل طاعته للسلطة. لم تكن

نظرية هوز السياسية مجرد عقيدة متماسكة للغاية فقط بل هي النظرية المناسبة أيضًا كمفهوم مبسط لسلوك المواطنة، والذي يقتصر فقط على تحقيق السلام والطمأنينة، وهذا يقوم على تنظيم العلاقات بين المواطنين تقوم على ما يراه الحاكم من العدل وكذلك في الخير والشر. ((فالحاكم هو المشرع وله الحرية في إصدار ما يشاء من قرارات وقوانين ما دام يعتقد أنها في مصلحة الجماعة، ولا يحق لأحد الادعاء بأنه ضحية ظلم على يده)) (إمام، 1985، صفحة 59). وعلى هذا الاساس فحرية المواطن إذن لا تكمن في ممارسة السياسة، بل في قدرة الحاكم على الحفاظ على تلك الحرية. وهكذا فإن المواطنة هي السمة التي يكتسبها الإنسان من خلال انخراطه في الحياة السياسية العامة ومساهمته فيها، الأمر الذي استلزم وجود تنظيم سياسي (ليفياثان). وهكذا اكتسب المواطن الحق في المساهمة بشكل مباشر في تكوين المجتمع السيامي. تمكن توماس هوبز من ضمان حق المواطن في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ومنح حرية الاختيار السياسي. وذلك من خلال النظرية التي قدمها للدولة والمجتمع ، أعطى المواطن مفهوماً سلبياً، فهو مواطن غير مهتم ولا مبالي تصريف الشؤون العامة: الحاكم صاحب السيادة المطلقة. لذا فإن العلاقة في حالة من الفصل شبه التام بين المواطن والدولة، مقصورة على حق واحد فقط، وهو حق الدفاع عن الحياة.

الخاتمة

وفي الختام توصلنا الى عدة النتائج التي يمكن اجمالها في النقاط التالية:

1) حاول هوبز دراسة المجتمع السياسي والطبيعة الانسانية من منظور علقي خالص.
2) ان الانسان بطبعه ليس انسان اجتماعي انما هو انسان فوضوي مالم يخضع لقانون رادع.
3) كل فرد يمتلك القوة ولكن هذه القوة لا تكون ثابتة انما تكون نسبية، بين فرد واخر.
4) الانسان في ظل غياب الدولة سوف يعيش في حالة صراع اي حرب الكل ضد الكل. لذلك الدولة كفيلة بحفظ حياة البشر وتوفير امنهم واستقرارهم.
5) كل فرد في الطبيعة يمتلك حقوق وعليه واجبات، فالدولة بهذه الحالة تكون مسؤولة عن حفظ حقوقه، وتطبيق واجباته وفق القوانين الطبيعية.
6) العقد الاجتماعي هو اتفاق ما بين الافراد انفسهم من جهة، وما بين الافراد والحاكم من جهة اخرى. والعقد الاجتماعي يخول الحاكم بتطبيق القانون وفرض هيبة الدولة، ويمنع التورات والتجاوز على الحاكم، لأنه بموجب العقد الافراد يخولون الحاكم مطلق التصرف، وكذلك الولاء والطاعة.

7) الانسان بطبيعته يمتلك حرية، لكن تلك الحرية في ظل غياب القانون ممكن ان يفقد حياتهن لكن بموجب العقد الاجتماعي من الممكن ان يفقد تلك الحرية مقابل الحفاظ على حياته.

8) الحاكم في نظر هوبز صاحب السيادة المطلقة لذلك فإن العلاقة في حالة من الفصل شبه التام بين المواطن والدولة، مقصورة على حق واحد فقط، وهو حق الدفاع عن الحياة.

المراجع

إمام عبدالفتاح إمام. (1985). *توماس هوبز فيلسوف العقلانية* (المجلد د. ط). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

اميرة حلمي مطر. (1995). *الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس* (المجلد د ط). القاهرة: دار المعارف.

اميل برهيية. (1985). *تاريخ الفلسفة ج4*. (جورج طرابيشي، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

انسام عامر السوداني. (2016). *فلسفة حقوق الانسان هوبز_لوك_مونتسكيو_روسو* (المجلد 1). لبنان : دار الرافدين .

باقر ابراهيم الزبيدي. (2012). تأسيس هوبز لعلم السياسة. *المؤتمر العلمي الخامس (13_14) نيسان* (صفحة د.ص). واسط: كلية التربية.

توماس هوبز. (2011). *اللفياثان _الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة* (المجلد 1). (ديانا حبيب حرب، المترجمون) هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث .

جان توشان. (1983). *تاريخ الفكر السياسي* (المجلد 2). (علي مقلد، المترجمون) بيروت: الدار العالمية للطباعة ةالنشر والتوزيع.

جان جاك شوفالييه. (1991). *تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية الى الدولة الامية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

جميل صليبا. (1982). *المعجم الفلسفي ج2*. بيروت : دار الكتاب اللبناني .

جون إهرنبرغ. (2008). *المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة* (المجلد 1). (علي حاكم صالح، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جون راندال. (د ت). *تكوين العقل الحديث* (المجلد د ط). (جورج طعمة، المترجمون) بيروت، لبنان : دار الثقافة للنشر.

ستانفورد. (د. س). *موسوعة ستانفورد للفلسفة، فلسفة هوبز الاخلاقية والسياسية*. (محمد الرشودي، المترجمون) جامعة ستانفورد .

ستيفن ديلو. (2003). *التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني*, (المجلد 1). (ربيع وهبه، المترجمون) القاهرة، مصر : المجلس الاعلى للثقافة.

سيدي محمد ولدديب. (د ت). *الدولة وإشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية)* (المجلد 1). عمان: دار كنوز المعرفة.

شتراوس، ليو، و واخرون . (2005). *تاريخ الفلسفة السياسية ،ج1* (المجلد د. ط). (محمود سيد احمد، المترجمون) القلهرة ، مصر : المجلس الأعلى للثقافة .

صالح مصباح. (2011). *فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز الى كانط* (المجلد 1). بيروت: جداول للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، صائب. (د ت). *فلسفة التاريخ في الفكر الاسلامي*. بيروت: دار الهادي.

عبد الغني، بسيون. (2001). *النظم السياسية – أسس التنظيم السياسي*. القاهرة: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر.

عزمي بشارة. (د ت). *المجتمع المدن (دراسة نقدية)* (المجلد 6). الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة المجتمعات.

عصام سليمان. (1989). *مدخل الى علم السياسة* (المجلد 2). بيروت، لبنان: دار النضال للطباعة والنشر.

علي عبد المعطي محمد. (1984). *تيارات فلسفية حديثة*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فرنسيس فوكوياما. (1993). *نهاية التاريخ والانسان الاخير*. (فؤاد شاهين، جميل قاسم ، و رضا الشابي ، المترجمون) بيروت: مركز الانماء القومي.

قربان ملحم. (1983). *قضايا الفكر السياسي _ الحقوق الطبيعية* (المجلد 1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

كرستيان دولاكامباني. (2003). *الفلسفة السياسية اليوم*. (نبيل سعد، المترجمون) بلا: عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.

لويس دوموت. (2006). *مقالات في الفردانية (منظور أنثربولوجي للأيديولوجيا الحديثة)* (المجلد 1). (بدر الدين عردوكي، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

محمد سماري الكعبي. (2020). *البعد الأخلاقي في الفلسفة السياسية الغربية الحديثة – دراسة مقارنة بين هوبز وهيجل*. بيروت : معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية.